



القسم الثالث

آفاق التحوّل نحو الديمقراطية وإرساء ركائز مصر الحديثة

- تحديات الثورة وإشكاليات التحوّل الديمقراطي
- نحو عقد اجتماعي جديد
- تطوير الجهاز الإداري للدولة
- إصلاح المنظومة الإعلامية لإعلاء مبادئ الحياد والشفافية
- الارتقاء بمنظومة المعلومات والإحصاء

تصديات الثورة وإشكاليات التصول الديمقراطي:



تمر مصر حالياً بلحظات فارقة، وهي ميلاد لدولة جديدة يطمح الجميع أن تكون دولة مدنية ديمقراطية عادلة، يعيش فيها الجميع في أمن وسلام، ليصبح التصول نحو إرساء النظام الديمقراطي أحد أهم القضايا المطروحة على ساحة البحث المحلية والدولية.

في هذا الإطار، يواجه المشهد المصري بعد ثورة ٣٠ يونيو العديد من التحديات التي قد تتطلب من القائمين على النظام السياسي المصري سرعة تنفيذ استحقاقات خارطة الطريق التي قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بالإعلان عنها، مع السعي لإزالة كافة العراقيل السياسية والمجتمعية التي يمكن أن تقف حائلاً أمام المضي نحو

تُعد ثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ بمثابة نقطة انطلاق حقيقية نحو إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، مما يكفل للمواطنين كافة الحقوق والحريات. وهنا يأتي دور المركز في تسليط الضوء على أهم التحديات والإشكاليات التي تواجه التصول نحو إرساء دعائم النظام الديمقراطي من خلال تناوله لخارطة الطريق وما تتضمنه من استحقاقات ابتداء من الاستفتاء على مشروع دستور ٢٠١٣، ثم الانتخابات الرئاسية، وصولاً إلى الاستعداد لتشكل مجلس نواب يعبر عن مختلف فئات المجتمع. كما تم التطرق إلى إصلاح وتطوير الجهاز الإداري للدولة من خلال تقييمه ورصد العثرات والتحديات التي تواجهه، ومحاولة التصدي لها من خلال عدد من الآليات التي تتمثل أهمها في استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لرفع كفاءته. وعلى الجانب الآخر تم تسليط الضوء على المنظومة الإعلامية والارتقاء بالوعي العام الذي يُسهم بدوره في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى السعي للارتقاء بمنظومة المعلومات والإحصاء بهدف دعم متخذي القرار في اتخاذ قرارات رشيدة مبنية على أسس علمية واضحة.

إرساء مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وذلك بالاستفادة من التجارب والممارسات الدولية الناجحة في هذا النطاق.

• استكمال خارطة الطريق لبناء مصر الحديثة :

في ظل التغيرات السياسية التي شهدتها مصر في الآونة الأخيرة، أصبحت السياسة جزءاً لا يتجزأ من حياة الكثير من المصريين، وخاصةً بعد إدراكهم لأهميتها وتأثيرها على حياتهم اليومية وإيقانهم لدورهم المحوري كمواطنين في التأثير على مجريات الأمور مما أدى إلى زيادة مشاركتهم بالفعل في الحياة السياسية، ليتجلى اهتمام المركز خلال عام ٢٠١٤ برصد ومعرفة آراء الشارع المصري في بعض المراحل المتعلقة بخارطة الطريق، وذلك لما شهده هذا العام من زخم سياسي، وخاصة العملية الانتخابية، والاستفتاء على الدستور، حيث نشير في هذا الصدد إلى الاستطلاع الذي أجره المركز تحت عنوان **”استطلاع رأي المواطنين حول المشاركة في الحياة السياسية“** للتعرف على مدى اهتمام المواطنين بالسياسة ونيتهم في المشاركة في الانتخابات، هذا بالإضافة إلى معرفة رؤيتهم لمحددات اختيار رئيس الجمهورية، وقياس رؤيتهم تجاه اختيار الأحزاب السياسية.

وقد حظي مشروع دستور ٢٠١٣ الذي يمثل الاستحقاق الأول تجاه تحقيق خارطة الطريق باهتمام جميع القوى السياسية والمواطنين، وترقب الجميع نتيجة الاستفتاء عليه، وما إذا كانت ستسفر عن إقرار دستور يمثل كافة المصريين. لذا، فقد حرص المركز على الاضطلاع بدور مؤثر وفعال في هذا الإطار حيث قام بتنفيذ أعمال لجان الوافدين بالكامل، بالإضافة إلى متابعة سير الاستفتاء على الدستور في كافة محافظات الجمهورية، فضلا عن ترجمة نص الدستور إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية. كما قام بإجراء استطلاع للرأي بعنوان **”استعداد المصريين للمشاركة في الاستفتاء على مشروع دستور ٢٠١٣“** بهدف قياس مدى علم المصريين بميعاد الاستفتاء، ونيتهم في المشاركة، واتجاهاتهم في التصويت. واستكمالاً لسلسلة الندوات التعريفية بهذا المشروع، قام المركز بتنظيم ندوة ثالثة في بداية عام ٢٠١٤ لمناقشة فصل **”المقومات الاقتصادية للدولة“**، وذلك بحضور لفييف من الأساتذة والشخصيات العامة.

ومع الاستقرار النسبي للأوضاع في مصر وترقبها لإجراء الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠١٤، واستعداد المرشحين كل منهم لتقديم برنامجه الانتخابي الذي يعبر

جانب التطرق إلى آراء المواطنين تجاه بعض المشكلات مثل تغيرات الأسعار، وتوزيع الخبز، وتغيير الثقافة ... إلخ. وبالتوازي قام المركز بإجراء مجموعة من استطلاعات الرأي بعنوان **”استعداد المصريين للمشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة“**، للتعرف على مدى وعي المصريين بموعد الانتخابات الرئاسية، بالإضافة إلى معرفة نيتهم في المشاركة، وتصويتاتهم في تلك الانتخابات.



كما قام المركز أيضاً بإجراء استطلاع للرأي تحت عنوان **”استطلاع رأى النخبة والمواطنين حول أولويات الرئيس القادم“**، حيث تم إجراء هذا الاستطلاع على مرحلتين؛ الأولى حول آراء المواطنين ممن يمثلون نخبة المجتمع المصري، وذلك نظراً لما تلعبه النخبة من دور هام في تشكيل الرأي العام، والمرحلة الثانية استهدفت المواطنين البالغين، للتعرف

عن رؤية واقعية لكيفية التصدي للتحديات التي تواجهها مصر، فقد أخذ المركز على عاتقه الاهتمام بالمتابعة الدقيقة لسير هذه الانتخابات حيث أطلق موقع **”مرشحو الرئاسة مصر ٢٠١٤“** وذلك بالتنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات، بهدف إتاحة الفرصة للناخبين للتعرف على كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية، واستعراض كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالمرشحين؛ هذا إلى جانب متابعة سير العملية الانتخابية في مختلف محافظات الجمهورية لحظة بلحظة، من خلال تجهيز الغرفة المركزية للأزمات.

وفي إطار حرص المركز على متابعة آراء المواطنين حول الانتخابات الرئاسية، فقد تناول أحد أعداد استطلاع الرأي الذي يجريه المركز تحت عنوان **”آراء المصريين في بعض الأحداث الجارية في مصر“** انطباعات المواطنين حول المرشحين الرئاسيين، وذلك من خلال متابعتهم للقاءات التليفزيونية للمرشحين ومدى قناعتهم بما أدلى به كل مرشح من وعود. والجدير بالذكر أن هذا الاستطلاع يصدر بصورة شهرية - منذ عام ٢٠١١ - كما أنه تطرق إلى العديد من القضايا الهامة الأخرى ومنها على سبيل المثال التعرف على آراء المواطنين حول القوانين والقرارات التي صدرت مؤخراً، ورؤية المصريين حول مشروع قناة السويس الجديدة، إلى

وفي ظل الحديث المثار حول تمثيل المرأة في المجلس القادم، والمخاوف من فشلها في الحصول على التمثيل المناسب في عضوية هذا المجلس، خاصةً أنه وفقاً لقانون مجلس النواب رقم (٤٦) لعام ٢٠١٤، من المتوقع أن تحصل المرأة على حوالي (٥٦) مقعداً، من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب المخصصة لدوائر القوائم، بالإضافة إلى أنه يحق لرئيس الجمهورية تعيين عدد من الأعضاء في المجلس بنسبة لا تتجاوز (٥%) من إجمالي عدد الأعضاء المنتخبين، على أن يكون نصفهم على الأقل من النساء. وقد اعتبرت بعض المنظمات النسائية أن هذه النسبة متدنية للغاية، ولا تتناسب مع الأدوار التي لعبتها المرأة منذ ٢٥ يناير ٢٠١١، ولا تتفق مع مواد الدستور الجديد، ولا تتفق أيضاً مع ما أكده الرئيس عبد الفتاح السيسي من ضرورة التمثيل العادل للمرأة؛ ليقوم المركز بالتطرق إلى هذه الإشكالية من خلال إعداد موجز سياسات حول **”آليات تفعيل مشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب القادم“** بهدف تقديم مجموعة من المقترحات والتدابير اللازمة لتفعيل مشاركة المرأة في هذا المجلس سواء على المستوى التشريعي والسياسي، أو على المستوى الإعلامي والثقافي.

على الآراء حول القضايا التي يجب أن تكون ضمن أولويات الرئيس القادم من وجهة نظرهم، ومعرفة اتجاهاتهم نحو التصويت في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٤. واستكمالاً لجهود المركز في دعم ومتابعة تحقيق خارطة الطريق، جاء استطلاع الرأي الذي تم إجراؤه بعنوان **”تقييم المصريين لأداء الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد مرور ١٠٠ يوم على توليه الرئاسة“** بهدف التعرف على تقييمهم للأوضاع خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة التي سبقت توليه رئاسة الجمهورية. وفي ظل التحديات التي يواجهها الرئيس في المرحلة الراهنة، ومع تفاقم تطلعات المواطنين في ظل ندرة الموارد وزيادة المشكلات على كافة الأصعدة، قام المركز بإعداد تقرير بعنوان **”الشعب والرئيس ... تحديات وتوقعات“** بهدف التعرف على رؤية المواطنين له، وكذلك تطلعاتهم ومتطلباتهم في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد.



• تجارب ونماذج دولية ناجحة في مجال التحوّل الديمقراطي:

إن الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة في التحول من الأنظمة الديكتاتورية إلى النظم الديمقراطية، وتطبيق ما يناسب منها الحالة المصرية، من أهم الركائز التي اعتمد عليها المركز لدعم مسار التحول الديمقراطي، حيث اهتم بعقد العديد من ورش العمل والمؤتمرات والندوات داخل البلاد وخارجها واستضافة الخبراء والوفود الأجنبية في المحافل العلمية، من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من تلك التجارب، والخروج بمجموعة من التوصيات والخطوات الإجرائية التي يمكن الاسترشاد بها للارتقاء بالمجتمع المصري في المرحلة القادمة.

وفي ضوء مشروعات التعاون المشترك بين المركز والوكالة الأسبانية للتعاون الإنمائي الدولي (AECID) في مجالي استطلاعات الرأي والتحول الديمقراطي، قام المركز بتسليط الضوء على التجربة الأسبانية باعتبارها من النماذج الناجحة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فقد تم تنظيم ورشة عمل تحت عنوان **”خارطة الطريق نحو التحول الديمقراطي: استعراض لبعض التجارب الدولية“** بهدف عرض التجربة الأسبانية في التحول

الديمقراطي، بالإضافة إلى التطرق إلى العديد من التجارب الدولية الناجحة الأخرى في هذا المجال، وقد تم دعوة كبار المفكرين والدبلوماسيين والخبراء السياسيين في مصر وخارجها للمشاركة في خلق حوار مجتمعي حول خطوات التحول الديمقراطي في مصر. وتناولت الورشة أيضاً أهم الدروس المستفادة من تلك التجارب وأهم السياسات التي اتخذتها الحكومات للتكيف مع النظام السياسي الجديد. وفي السياق ذاته، تأتي أهمية **”توثيق تجربة التحول الديمقراطي في أسبانيا وتشيلي“**، حيث تضمن التوثيق نتائج الاجتماعات التي ناقشت الدور المنوط بمؤسسات الدولة المختلفة ومراكز الفكر خاصة في الدول التي تشهد تحولا في نظامها السياسي تجاه مزيد من الديمقراطية، مما يعطي فرصة أكبر لدعم عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال زيارة العمل التي قام بها وفد رفيع المستوى من مصر إلى كل من (تشيلي وأسبانيا) في منتصف عام ٢٠١٤، حيث اشتملت تلك الزيارة على مناقشة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر على عملية التحول الديمقراطي، هذا بالإضافة إلى التعرف على أبرز ما تناولته مراكز الفكر في العالم من إسهامات في هذا الإطار، وذلك من خلال الاجتماع مع المحللين السياسيين بهذه المراكز.

والتعرف على أهم التجارب الدولية الرائدة، وذلك في محاولة لاستخلاص الدروس المستفادة لتعزيز أداء مجلس النواب المصري.



وفي هذا السياق أيضاً، قام المركز بإعداد تقرير معلوماتي حول **”مراكز الفكر ودورها في دعم السياسات العامة“**، وذلك من خلال تناول الوضع الراهن لمراكز الفكر في العالم، واستعراض تصنيفاتها المختلفة وأهم المشكلات والمعوقات التي تواجهها؛ هذا بالإضافة إلى عرض للوضع الحالي لمثيلاتها في مصر، لينتهي التقرير بإلقاء الضوء على أبرز التجارب الدولية الناجحة بهدف الوقوف على عدد من الدروس التي يمكن الاستفادة بها في مصر والتي من شأنها تفعيل دور هذه المراكز في دعم السياسات العامة.

ولإيمان المركز - وخاصةً بعد ثورات الربيع العربي - بأن الاقتصاد يلعب دوراً محورياً في تشكيل بعض السياسات الهامة في دول الشرق الأوسط، ففي هذا المضمار جاءت فعاليات ورشة عمل تحت عنوان **”اقتصاديات التحول الديمقراطي: الاستفادة من الخبرة الأسبانية“** لكي تلقى الضوء على الدروس المستفادة من التجربة الأسبانية في التنمية الاقتصادية، والآليات التي اتبعتها لتطوير الأداء الاقتصادي في كافة القطاعات، وذلك من أجل مواجهة المشكلات التي تكبدها أثناء تحولها من نظام دكتاتوري إلى نظام ديمقراطي وأهم السياسات التي اتخذتها لتكييف نظامها الاقتصادي مع نظامها السياسي الجديد، وقد قامت الورشة بدعوة واستضافة كبار المفكرين والمتخصصين الاقتصاديين في مصر وأسبانيا بهدف رفع الوعي لدى المشاركين من صناع القرار والمفكرين والشباب بأهمية التعلم من الخبرات السابقة في التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة الراهنة من تاريخ مصر. وفي ظل السعي نحو الوقوف على الملامح العامة للبرلمان الديمقراطي وفقاً لما صاغته الأدبيات الخاصة بفعالية الأداء البرلماني، أعد المركز دليلاً بعنوان **”الملامح العامة للبرلمان الديمقراطي في ضوء تجارب البرلمانات الناجحة“**، لدعم مجلس النواب القادم من خلال تحديد مقومات البرلمان الديمقراطي

نحو عقد اجتماعي جديد :



حصول المواطن على حقوقه، كما تأتي على رأس أولويات خطة عمل المركز سنويا عملية رصد وتقييم أثر مبادرات التنمية التي تتم في مصر وتقويمها.

وقد تعددت أنشطة هذا المركز خلال عام ٢٠١٤، حيث شملت كافة المجالات التي يعمل من خلالها المركز مثل بناء قدرات منظمات المجتمع المدني والشباب في مصر، والمسؤولية الاجتماعية، والمتابعة والتقييم، والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى الأجندة البحثية الخاصة بالتنمية المتكاملة والعدالة الاجتماعية.

• في مجال بناء قدرات المجتمع المدني والشباب:

قام المركز بتنفيذ برنامج تدريبي عن "المشاركة المدنية للشباب" في محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج بهدف زيادة وعي الشباب بدستور ٢٠١٤، وتأهيلهم للمشاركة ونقل معرفتهم إلى مجتمعاتهم المحيطة.

كما قام على مدار عدة أشهر بتنظيم عدد من ورش العمل للتمكين الاقتصادي للشباب بالتعاون مع مشروع المبادرة المصرية للتنمية المتكاملة "نداء" في القرى الأكثر فقراً بمحافظة قنا بهدف تزويد هؤلاء الشباب بالمهارات الوظيفية والشخصية المطلوبة لسوق العمل، وبالتوازي فقد تم إعداد دورة تدريبية للشباب في عدد

إن عملية التحول الديمقراطي تتطلب بالضرورة أولاً وقبل كل شيء التأسيس لعقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة بهدف دعم مبادرات توسيع نطاق تطبيق الديمقراطية واللامركزية والمشاركة المجتمعية في صنع القرار، والانتقال من السلطوية التي ميزت الدولة في الماضي إلى فتح الباب أمام تداول السلطة، بالإضافة إلى المساهمة في وضع برامج للتنمية المستدامة، والتركيز على مبدأ المواطنة. وفي هذا السياق يتجلى مركز العقد الاجتماعي الذي هو نتاج للمبادرة المشتركة التي تم الإعلان عنها عام ٢٠٠٧ بين المركز والبرنامج الإيمائي للأمم المتحدة، لتحمل عنوان "اختيار مستقبلنا: نحو عقد اجتماعي جديد"، والذي يعمل منذ إنشائه على تحقيق العدالة التنموية، وقياس مدى

وقد أسفرت الحلقات النقاشية عن إطلاق المبادرات التالية:

- **مبادرة العدالة الاجتماعية في التعليم**، بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم، والشركة القابضة لمياه الشرب، ومؤسسة كلنا مع بعض، ومؤسسة مصر الخير، وبنك التنمية الألماني، وهيئة الـ Plan International والتي سوف تنفذ في محافظات الصعيد، وتهدف إلى توحيد الجهود من أجل تحسين خدمات التعليم في القرى الفقيرة.
- **مبادرة صنع في صعيد مصر**، بالشراكة مع مراكز الابتكار والتكنولوجيا بوزارة التجارة والصناعة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدد من منظمات المجتمع المدني وشركات القطاع الخاص في مجالات تصنيع العسل الأسود والأخشاب وتصنيع الألبان في محافظات المنيا، وأسيوط، والوادي الجديد؛ بهدف دعم صغار منتجي الصعيد وتسويق منتجاتهم.
- **مبادرة التنمية المتكاملة في النوبة**، بالتنسيق مع ائتلاف "عائدون" النوبي لتحديد الاحتياجات والمشكلات العاجلة في النوبة، وذلك لاقتراح الخطط الملائمة لها، مع الأخذ في الاعتبار تنمية المنطقة في إطار المصلحة القومية لمصر.

من قرى المنيا لتدريبهم على تقدير الاحتياجات المجتمعية بالمشاركة وكيفية تطوير مبادرات تنموية محلية لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها قراهم.

كما قام المركز بتنفيذ البرنامج التدريبي الخاص بشباب الجامعات المصرية، بالتعاون مع المجلس الأعلى للجامعات وذلك في أربع جامعات حكومية بهدف تحقيق تغير ثقافي وسلوكي تسود فيه قيم المشاركة والمبادرة والابتكار والمسؤولية الاجتماعية والتسامح الاجتماعي بين شباب الجامعات، بالإضافة إلى تفعيل دور الشباب في عملية التنمية المجتمعية من خلال إكسابهم المفاهيم التي تمكنهم من المشاركة بفاعلية ومن إطلاق المبادرات المجتمعية وتبني النماذج الإيجابية المؤثرة اقتصاديًا واجتماعيًا في محيطهم الاجتماعي.

- **في مجال تمكين المجتمع المدني والمسؤولية الاجتماعية:** قام المركز بتنظيم ورشة عمل بمحافظة أسيوط لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم لتمكينهم من تحديد احتياجات المجتمع التعليمية بالمحافظة ووضع خطة تنمية متكاملة لهذه الاحتياجات. كما عقد مجموعة من الحلقات النقاشية مع الشركاء من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.



وبالتوازي تم تنظيم دورة تدريبية أخرى بعنوان **”تقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية باستخدام برامج التحليل الإحصائي المتقدم“**، بالتعاون مع المركز الدولي لسياسات التنمية الشاملة البرازيلي (IPC-IG)، بهدف تمكين العاملين في القطاعات الحكومية من استخدام منهجية تقييم الأثر لبرامج الحماية الاجتماعية في مصر، والاعتماد على نتائج التقييم في تعديل القرارات وصنع السياسات، وقد ضمت مشاركين من وزارة المالية، ومعهد التخطيط القومي، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمركز الديموجرافي، والمجلس القومي للطفولة والأمومة، والمجلس القومي للسكان، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكلية التجارة بنين بجامعة الأزهر.

• في مجال المتابعة والتقييم:

قام المركز بتنظيم ورشة عمل **”مقاييس الفقر وعدم المساواة وآليات الاستهداف“**، بهدف تنمية القدرات في مجال مكافحة الفقر، وقد ضمت مجموعة من مشاركين من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، وجامعات الأزهر، وعين شمس، ودمياط، ومعهد التخطيط القومي، والمركز الديموجرافي، ووزارة التضامن الاجتماعي، ومعهد البحوث الإحصائية، بالإضافة إلى مشاركين من جيبوتي، والعراق، وفلسطين، والأردن، والسودان، وسوريا.

كما قام المركز بتنظيم ورشة عمل تدريبية للقطاعات الحكومية المعنية بتطبيق برامج الحماية الاجتماعية، على **”متابعة وتقييم أثر برامج الحماية الاجتماعية في مصر“**، بالتعاون مع المركز الدولي لسياسات التنمية الشاملة البرازيلي (IPC-IG) - وهو أحد مشروعات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة United Nations Development Programme (UNDP) - بهدف زيادة وعي ومهارات المشاركين بكيفية بناء أنظمة متابعة وتقييم لأثر ومردود برامج الحماية الاجتماعية التي تقدمها الكيانات الحكومية للمواطنين.

كما قام المركز بتنظيم ورشة عمل بعنوان "نظم المتابعة والتقييم لبرامج الحكومة التنموية على المستوى القومي"، وذلك بهدف تفعيل دور مراكز معلومات المحافظات في توفير البيانات الخاصة بمؤشرات متابعة وتقييم البرامج التنموية الحكومية، مع تعميم تطبيق نظم المتابعة والتقييم لبرامج الحكومة التنموية على المستوى القومي، وقد ضمت مشاركين من الحكومة والمجتمع المدني.

• في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد:

تم تنظيم حلقة نقاشية حول "مصفوفة اختصاصات ومسؤوليات هيئات مكافحة الفساد" لعدد من منظمات المجتمع المدني النشطة في هذا المجال، بهدف الخروج بتوصيات حول اختصاصات ومسؤوليات هيئات مكافحة الفساد.

كما عقد المركز للإعلاميين والصحفيين المعنيين بمكافحة الفساد تدريباً عن "دور الإعلام في مكافحة الفساد: المهارات المطلوبة"، بهدف رفع وعي العاملين بمجال الإعلام حول دورهم في مكافحة الفساد وتزويدهم بالمهارات المطلوبة للكشف عن قضايا الفساد والإعلان عنها مثل مهارات الصحافة الاستقصائية، ومعايير التحرير الصحفي، وكيفية التعامل مع المصادر والبيانات والمعلومات، وحماية الشهود والمصادر.

وجاءت ورشة عمل "الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في قطاع الصحة: دور المجتمع المدني - دراسة حالة محافظة الفيوم" لرفع وعي وبناء قدرات المجتمع المدني المعني بقطاع الصحة بمبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة المجتمعية بما يمكنه من مكافحة الفساد في هذا القطاع، كما هدفت الورشة أيضاً إلى رفع وعي مختلف الجهات المشاركة (حكومة، قطاع خاص، مراكز أبحاث، أكاديميين، نقابات، منظمات دولية) بالجهود المبذولة في مجال تعزيز المشاركة، والشفافية، والمساءلة المجتمعية وتبادل الخبرات وبناء التعاون المشترك بين هذه الجهات في المستقبل.

وتأتي ورشة "الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد في قطاع التعليم الأساسي: دور المجتمع المدني- دراسة حالة محافظة الفيوم" لرفع الوعي وبناء قدرات المجتمع المدني المعني بقطاع التعليم بمبادئ الحوكمة الرشيدة والمساءلة المجتمعية بما يمكنه من مكافحة الفساد في هذا القطاع، وإيماناً من المركز بأهمية دور المجتمع المدني في المشاركة في كافة خطوات العملية التعليمية ابتداءً من التخطيط ووضع التشريعات مروراً بالتنفيذ ووصولاً إلى مرحلة المتابعة والرقابة والمساءلة بما يضمن تحقيق حوكمة جيدة ورشيدة في قطاع التعليم.

- وقد شارك المركز في العديد من الفعاليات المتعلقة بالحكم الرشيد، ومكافحة الفساد مثل منتدى ” دور منظمات التقييم في تعزيز المساءلة العامة“ الذي نظّمته الشبكة المصرية للبحوث والتقييم بالتعاون مع منظمة إيغال ميغا ومنظمة التقييم المغربية، بالإضافة إلى ورشة عمل عن ”الحوكمة الرشيدة في المنطقة العربية“ والتي نظمتها المنظمة العربية للشفافية.

• في مجال الأبحاث :

- قام المركز بإصدار مجموعة من ملخصات السياسات، والأدلة التدريبية، والنشرات التنموية، والأوراق البحثية في عدة مجالات وموضوعات، وأهمها:

أولاً: في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد:

- مبادئ الحوكمة الرشيدة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- نحو حوكمة رشيدة في التعليم الأساسي
- نحو حوكمة رشيدة في قطاع الرعاية الصحية الأولية
- الحوكمة الرشيدة في الدستور المصري ٢٠١٤



• لماذا الحوكمة الرشيدة ؟

- الدليل العربي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- إطار عام لاستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد
- الموقع الحالي لمصر على خريطة المؤشرات الدولية والمحلية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد

ثانياً: في مجال التحول الديمقراطي:

- نحو بناء مؤشر مصري للديمقراطية في ضوء المؤشرات والمقاييس الدولية

ثالثاً: في مجال العدالة الاجتماعية:

- هل يمكن تحقيق العدالة الانتقالية بدون العدالة الاجتماعية؟ ... قراءة في التجارب الدولية.

تطوير الجهاز الإداري للدولة :

بمؤشرات تساهم في التعرف على الرأي العام تجاه مؤسسات الدولة المختلفة، إذ يتوقف نجاح الحكومة على قدرتها على خلق الثقة بينها وبين المواطنين. وقد تم الاعتماد في إعداد هذه المؤشرات على نتائج استطلاع الرأي الذي تم إجراؤه حول **”ثقة المصريين في بعض المؤسسات“**.

وبالتوازي قام المركز بإعداد دراسة بعنوان **”متابعة وتقييم أداء صندوق التنمية المحلية“** لتقييم وبحث إمكانية رفع كفاءة أدائه باعتباره أحد آليات الحكومة التي تقدم خدمة الإقراض لصغار المستثمرين، مما يتطلب الوقوف على الفجوة بين الوضع الحالي والوضع المرغوب فيه، خاصة في ظل الحاجة إلى العديد من الإصلاحات الهيكلية والتي تتسم بالتوجه نحو فكر الإدارة الجديدة التي تعتمد على رضا المواطن؛ لتنتهي هذه الدراسة باقتراح استراتيجية لتطوير الأداء مع تقديم تصور لإطار المتابعة والتقييم المقترح بما يذلل العقبات التي تواجه المقترضين.

واستمراراً لجهود المركز على مدار السنوات الماضية في تنمية البيئة اللازمة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وإنشاء نظام عادل في جميع الجهات الحكومية، مع تسليط الضوء على أبرز التجارب والممارسات الناجحة في هذا النطاق، استهدفت دراسة **”مستقبل الحكومة المستجيبة في**



تُعد عملية تطوير الجهاز الإداري للدولة هي الدعامة الأساسية التي ترتكز عليها عملية تنمية المجتمعات في عصر تنامت فيه المعلومات وتقدمت فيه التكنولوجيا، إذ لا يمكن لخطط وبرامج التنمية أن تحقق أهدافها إلا إذا توفر جهاز إداري قادر على تحمل مسؤولياتها والتزاماتها بشكل كفاء. مما دفع بالمركز إلى الاهتمام برفع كفاءة أعمال هذا الجهاز من خلال اتباع أساليب المراقبة والمتابعة وإزالة القيود البيروقراطية السلبية.

وإيماناً بأن الدولة الديمقراطية هي دولة مؤسسات وليست دولة أفراد أو جماعات، اهتم المركز بإصدار **”مؤشرات قياس الثقة في المؤسسات“** للسنة الثانية على التوالي، وهو مؤشر سنوي يهدف إلى دعم متخذ القرار

مع الأجهزة الحكومية، قام المركز من خلال **”دليل أكواد التقسيمات الإدارية لمحافظات الجمهورية – إصدار محدثة“** بإدراج الكيانات الجديدة للوحدات الإدارية بالمحافظات وتعديل المسميات للكيانات المستديمة بالاستعانة بقرارات الإنشاء للمستويات الإدارية المختلفة، ويأتي ذلك بهدف تجميع وتوحيد مسميات المواقع الإدارية بالمحافظات المختلفة لتيسير التعامل مع قواعد البيانات والجهات المتعددة، فضلا عن تمكين متخذ القرار من تحديد الأهداف التنموية.

وفي إطار السعى لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة استراتيجية لرفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، قام المركز بإرساء **”نظام إدارة قيادات التنمية المحلية“** لدعم الوزارات المعنية في بناء قاعدة بيانات لحفظ وفهرسة بيانات كاملة عن القيادات العاملة بالمحليات، كما يساعد على تنظيم دورة العمل واستخراج مجموعة من التقارير الهامة التي تفيد متخذ القرار بالوزارة في متابعة القيادات وذلك ضمن إطار أمني محكم.

وبناء على طلب وزارة السياحة واستمراراً للجهود التي يبذلها المركز لرفع كفاءة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين فقد ساهم المركز خلال عام ٢٠١٤ في تطوير

مصر“ تحديد مفهوم الحكومة المستجيبة، والركائز الرئيسة لتحقيقها، وذلك للاستفادة من العائد للدول جراء تطبيقها، بالإضافة إلى إجراء تقييم عام للوضع الراهن للحكومة المستجيبة ومستقبلها في مصر، ومتطلبات تحليل التكلفة والعائد من تطبيق إتاحة البيانات الحكومية.

وفي إطار السعي نحو تفعيل مفاهيم اللامركزية وترسيخ استقلالية المحليات، والتأكيد على دورها في الإنتاج وتقديم الخدمات ومواجهة مشكلات المواطنين وهمومهم جاء **”تقرير حالات دعم القرار الناجحة بالمحافظات“** ليساهم في رصد وتوثيق حالات دعم اتخاذ القرار المتميزة بالمحافظات بهدف نشرها وتبادل المعرفة لتعظيم الاستفادة من هذه التجارب وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، حيث تم توثيق هذه الحالات الناجحة التي تم تنفيذها في المحليات مع القيام بنشرها في باقي المحافظات والاستفادة القصوى منها لتعظيم العائد، فضلا عن المساهمة في تداول حلول محلية ابتكارية مرنة لما تواجهه محافظات مصر من تحديات.

وحرصاً من المركز على سهولة تبادل البيانات والمعلومات بين الجهات طبقاً للتقسيمات الإدارية الحديثة فضلاً عن توظيف التكنولوجيا لتيسير تعامل المواطن

واستكمالاً للدعم التكنولوجي الذي يقدمه المركز للمؤسسات الحكومية، يأتي **”نظام الذاكرة المؤسسية“** باعتباره أحد البرامج المتخصصة الرائدة في الشرق الأوسط لإدارة موارد المؤسسات، ويهدف إلى رفع كفاءة الإدارة العليا وزيادة فاعليتها وتطوير وتنمية الموارد البشرية وحسن إدارتها، بالإضافة إلى تطوير العلاقة مع كل الجهات المتعاملة وإتاحة المعلومات الكاملة عن كل ما يخص المؤسسة والعاملين بها، مما يعمل على تكامل أعمال المؤسسة في التخطيط والتنفيذ والتقييم والمتابعة. وقد قام المركز بإعداد إصدارية تجارية متطورة للنظام من أجل توطينه في عدد من المؤسسات الكبرى المصرية والعربية.



”موقع وحدة الحسابات الفرعية لوزارة السياحة“ لتوفير وإتاحة كافة المعلومات لزائريه حتى يتسنى لهم الاطلاع بشكل عام على الخدمات التي تؤديها الوحدة في مختلف الأنشطة وعلى المعلومات المتعلقة بالقطاع السياحي، بغية تعظيم الاستفادة منها في الارتقاء بمستويات أداء القطاع وما يرتبط به من نشاطات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. واستكمالاً لتعاون المركز مع وزارة السياحة، فقد قام بتنفيذ **”نظام القرعة الإلكترونية للحج السياحي لعام ٢٠١٤“** وذلك في إطار من الشفافية والعدالة في توزيع التأشيرات بين الشركات لإتاحة الفرصة العادلة أمام المواطنين، وقد تم إذاعة إجراءات القرعة والإعلان عن النتيجة خلال مؤتمر صحفي.

واستمراراً للجهود التي يبذلها المركز لرفع كفاءة وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين يشارك المركز في تنفيذ **”نظام التسكين بمحافظة بورسعيد“** وهو نظام إلكتروني لحفظ وفهرسة بيانات المتقدمين للحصول على الوحدات السكنية التي تقدمها المحافظة ويعمل هذا النظام على رفع سرعة ودقة أداء الأعمال، بالإضافة إلى ضمان عدالة إجراء عملية توزيع الوحدات السكنية بالمحافظة.

إصلاح المنظومة الإعلامية لإعلاء مبادئ الحياد والشفافية :

الشائعات مثل إلغاء فوائد شهادات قناة السويس، وانهيار أجزاء من هرم سقارة، والتعديلات الوزارية على حكومة محلب، وغيرها من الشائعات التي تهدف إلى إثارة البلبلة والشك في الحكومة المصرية وشعبها بما يساهم في تهديد السلم الاجتماعي والأمن القومي للبلاد.

وفي إطار الاهتمام برصد ومتابعة الصورة الذهنية لمصر لدى الرأي العام العالمي، يقوم المركز برصد استطلاعات الرأي العام العالمية والتي تهتم بمصر والوطن العربي والعالم الإسلامي في ظل المرحلة الحالية، وفي هذا السياق يحرص المركز على إصدار **”نشرة استطلاعات رأي عالمية“** بصفة دورية منذ عام ٢٠٠٧، للتعرف على مواقف شعوب عدد من الدول تجاه بعض القضايا وثيقة الصلة بمصر والمنطقة.



تتفق الأدبيات النظرية والخبرات والتجارب العلمية على أن الإعلام له أهمية بالغة في مرحلة التحول الديمقراطي، خصوصًا في الحالة المصرية؛ فقد أضحى المواطن المصري محاصرًا بالإعلام المرئي والمسموع والمكتوب، وأصبحت بعض هذه الوسائل الإعلامية أداة فاعلة في نشر الشائعات وبث الأكاذيب وتجهيل الشعب وتضليله.

ولما كانت عملية رصد ومتابعة مضمون هذه الوسائل من أهم سمات المجتمعات المتقدمة باعتبارها من أبرز مواطن تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، فقد قام دولة رئيس الوزراء بتكليف المركز للقيام بهذا الدور المتعلق برصد الشائعات والموضوعات المثيرة للجدل على شبكات التواصل الاجتماعي وعلى المواقع الإخبارية المختلفة ومتابعة ردود الأفعال وتحليلها بهدف كشف الحقائق حولها، وعليه فإن المركز يقوم بإعداد تقرير **”توضيح الحقائق“** والمنوط بالرد على هذه الشائعات والمغالطات، وذلك بالاعتماد على التواصل مع المصادر الرسمية التي تقع هذه الموضوعات في نطاق اختصاصها، على أن تقوم هذه المصادر بتأكيد صحة الخبر أو نفيه. وقد تضمن هذا التقرير رصدًا لمجموعة من

وبالتوازي تأتي مشاركة المركز في **”لجنة تحسين صورة مصر داخليا وخارجيا“** والتي تسعى إلى إعداد استراتيجيات إعلامية لتحسين الصور الذهنية لمصر على المستوى العالمي من جهة، والتواصل مع الإعلام المصري لنقل صورة صحيحة عن الجهود الإيجابية المبذولة والإنجازات التي تقوم بها الحكومة من جهة أخرى.

وعلى صعيد آخر، تأتي منظومة الرصد الإعلامي التي قام المركز بإنشائها بهدف دعم اتخاذ القرار بتوجهات الرأي العام نحو القضايا المثارة على الساحة المجتمعية من واقع الرصد والتحليل لوسائل الإعلام المختلفة (**البرامج الحوارية التلفزيونية، والصحف المصرية، والمواقع الإلكترونية، ومواقع شبكات التواصل الاجتماعي**) بشكل يومي، بما يخلق حلقة تواصل بين صانعي القرار والرأي العام، وذلك من خلال إصدار تقارير ودراسات ونشرات متعلقة بالمعالجة الإعلامية للأداء الحكومي، والجهات والمؤسسات الرسمية، والمسؤولين، وتقديم رؤية تحليلية لأهم القضايا والموضوعات المطروحة، وإتاحة كافة المعلومات والاتجاهات لصانعي القرار بما يمكنهم من تحسين صورة الأداء الحكومي لدى المواطن المصري.

ومن الأعمال التي تتجلى في هذا الإطار عدد من التقارير والنشرات الشهرية منها **”تقرير توجهات الرأي العام وفقًا لبريد القراء في الصحف المصرية“** ليقوم برصد الواقع الفعلي للبريد بالصحف المصرية بكافة توجهاتها مرورًا بالتعرف على القضايا المطروحة، وصولاً إلى دعم متخذي القرار وإطلاعهم على توجهات الرأي العام في مختلف القضايا والموضوعات المثارة في المجتمع. كما تتضمن نشرة **”أبرز ما ورد بمقالات الرأي والتحقيقات الصحفية بالصحف المصرية“** أهم التوصيات العلمية والانتقادات العامة التي توجه للأداء الحكومي من واقع ما تم تناوله بمواد الرأي بالصحف القومية والحزبية والخاصة.

وفي ضوء الانتشار السريع لشبكة الإنترنت خلال السنوات الأخيرة ازداد دور المواقع الإلكترونية في إتاحة الفرصة لمعرفة توجهات الرأي العام إزاء القضايا المختلفة؛ حيث تتسم هذه المواقع بقدرتها على الانتشار وسرعة الوصول إلى أكبر عدد من القراء ومتصفح الإنترنت، ليقوم المركز بتقديم رصد وتحليل - كميًا وكيفيًا - لأهم القضايا والموضوعات التي وردت بالمواقع الإلكترونية الإخبارية والصحفية على مدار شهر، وذلك من خلال تقرير **”أهم**

الارتقاء بمنظومة المعلومات والاصحاء:



إن الاهتمام بالارتقاء بمنظومة المعلومات والإحصاء يأتي من أولويات العمل في بناء المجتمعات حيث يساهم في النهوض بالواقع المعلوماتي الذي أصبح سمة العصر وأحد أهداف الألفية الجديدة. ويعتمد المركز منذ إنشائه على دقة البيانات والمعلومات ليدعم بها متخذي القرار من خلال إعداد مؤشرات وبناء قواعد علمية كأنظمة معرفية، كذلك مع الحرص الدائم على تحقيق مبدأ الشفافية في تداول المعلومات والإحصاءات.

وفي إطار السعي نحو رسم صورة صادقة لواقع جمهورية مصر العربية بمحافظاتها المختلفة بلغة الأرقام والمعلومات، يأتي كتاب **”وصف مصر بالمعلومات (الإصدار الحادي عشر)“** - الذي يصدر باللغتين العربية والإنجليزية - لعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والقطاعية

المستجدة في المواقع الإلكترونية وتعليقات القراء على الأحداث في مصر، والذي يتضمن عرضاً لأهم المستجدات ونتائج رصد وتحليل عشرين موقعاً إلكترونياً (إخبارياً وصحيفياً)، هذا بالإضافة لتعليقات القراء على تلك المواقع. كما تأتي نشرة **”أهم القضايا والموضوعات التي عكستها البرامج الحوارية التليفزيونية“** لتتناول أهم المطالب والانتقادات والإشادات الموجهة لمؤسسات الدولة، فضلاً عن ملحق يتضمن أبرز أحداث الشهر، والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية التي تم تنظيمها خلال الشهر ذاته.

وجدير بالذكر في هذا السياق أن منظومة المرصد الإعلامية تقدم **”خدمة الرصد الفوري“** لكل ما يثار بالبرامج الحوارية والمواقع الإخبارية من أنشطة أو انتقادات أو مطالب متعلقة بالمؤسسات الرسمية بالدولة، وإرسالها من خلال نظام إلكتروني خاص بالمركز في رسائل قصيرة على الهواتف المحمولة لمسؤولين في الدولة، مما يساهم في إتاحة الفرصة لهم للتعرف على أبرز القضايا المطروحة في وسائل الإعلام والقيام بالرد عليها في الوقت المناسب. هذا وقد بلغ إجمالي عدد هذه الرسائل ١٢٦٩٣٨ رسالة حتى سبتمبر ٢٠١٤.



وقد تناولت قاعدة البيانات الجغرافية هذا العام إنشاء خرائط جغرافية لقطاعي التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي تشمل البيانات والمؤشرات الخاصة بتلك القطاعات بكافة أنواعهم ومراحلهم لقياس ومتابعة الأداء بهدف تحديد الحالة التنموية وفجوات التنمية لتلك القطاعات بمختلف المحافظات. كما تم إعداد خريطة المناطق غير الآمنة والتي تقدم توصيفا لتلك المناطق بهدف دعم اتخاذ القرار في وضع استراتيجية لتحديد المناطق الأولى بالرعاية حتى أدنى مستوى إداري (مستوى المنطقة العشوائية).

وقد تم تطبيق أفضل التقنيات التكنولوجية الحديثة في تنفيذ هذه القاعدة، استناداً إلى المنهجيات العلمية الدولية المطبقة في بناء قواعد البيانات الداعمة لمتخذ القرار

لمحافظات مصر بالطريقة التي تسمح برصد حركة التطور الكمي والنوعي لكافة قطاعات التنمية، كما يحاول التعرف على مدى كفاية الخدمات المقدمة للمواطنين بكل محافظة وقياس مدى تحقق التنمية على أرض الواقع.

كما قام المركز بإعداد مطوية ربع سنوية بعنوان **”مصر على خريطة المؤشرات العالمية“** حيث تناول كل إصدار موضوعات وقضايا مختلفة، بهدف متابعة التطور في وضع مصر في المؤشرات العالمية مقارنة بدول العالم، بالإضافة إلى دراسة وتحليل آراء مراكز الفكر الأخرى في العالم حول الوضع في مصر.

وفي إطار اهتمام المركز بأولويات الحكومة وما يواجهه متخذ القرار من تحديات مستمرة، يسعى المركز إلى توفير إطار معرفي متكامل يعتمد على بنية معلوماتية قوية شاملة ودقيقة ومحدثة عن كافة قطاعات التنمية لمختلف المناطق الجغرافية، وذلك من خلال إرساء مشروع **”قاعدة البيانات الجغرافية لجمهورية مصر العربية“** في المركز والذي يعتمد على استخدام منهجيات لدعم القرار بما يساعد في تحقيق فرص تنموية متكافئة بين مختلف المناطق الجغرافية من أجل بلوغ التنمية المستدامة وصياغة خطط تنموية للعبور إلى المستقبل.

والاجتماعي المصري بصورة دورية. كما يقوم المركز منذ عام ٢٠٠٦ بإصدار نشرة بعنوان **”البيانات القومية“** - وهي إصدارة ربع سنوية - بهدف تقديم معلومات وبيانات على درجة عالية من الدقة لكافة المستخدمين من خلال المساهمة في توحيد وتدقيق البيانات والمؤشرات والتعريفات وإزالة التضارب بين البيانات وتحسين مستوي جودتها ودقتها بين الجهات. وعلى صعيد اهتمام المركز بإعداد المؤشرات العلمية، يتجلى دور **”مؤشر تصاريح البناء في مصر“**، وهو مؤشر ربع سنوي يصدر منذ عام ٢٠٠٨ ويهدف إلى رصد نشاط قطاع التشييد والبناء في محافظات الجمهورية، بالإضافة إلى متابعة هذا القطاع بالمدن العمرانية الجديدة، حتى يمكن رصد أكثر أنواع التراخيص نمواً أو ركوداً بالمحافظات والمدن الجديدة، مما يساعد في صياغة ووضع السياسات والأسس الداعمة لهذا القطاع، لما له من تأثير فاعل وقوي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في مصر، كما يأتي **”مؤشر تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات“** لقياس قدرة الدولة في هذا المجال، وقدرة أفراد المجتمع على الوصول إليها واستخدامها، وهو مؤشر ربع سنوي يعبر عن الإمكانيات المعلوماتية والتكنولوجية المتوفرة لدى المجتمع.

في عملية التخطيط للتنمية، والتي تضم سلسلة زمنية من البيانات والمؤشرات الكمية والوصفية القادرة على رصد الوضع التنموي وتفسيره. بالإضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية والتي تعكس صورة مكانية سريعة المدى عدالة كفاية وكفاءة التوزيع باستخدام أحدث الخرائط وفقاً لأحدث تقسيم إداري، مما يساهم في اتخاذ قرار سريع يراعي كافة أبعاد التنمية.

ذلك فضلاً عن النشرة التي يصدرها المركز منذ عام ٢٠١٠ بعنوان **”نشرة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بجمهورية مصر العربية“**، فهي نشرة شهرية تصدر بثلاث لغات، العربية والإنجليزية والفرنسية، لاستعراض أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل التضخم والودائع والتسهيلات الائتمانية والسيولة المحلية والاحتياطيات الدولية، ومؤشرات القطاعات الاقتصادية مثل البترول والغاز والكهرباء والنقل والسياحة وغيرها، والمؤشرات الاجتماعية، مثل الصحة والسكان وقوة العمل والمواليد والوفيات، إلى جانب متوسط الأسعار العالمية للسلع الاستراتيجية، ووضع مصر الاقتصادي بين مجموعة دول الاقتصاديات الصاعدة. ويكمن الهدف من إعداد هذه النشرة في دعم متخذي القرار على كافة المستويات لمتابعة التطور الاقتصادي

